

ونتاؤها الخطيرة المشار إليها قبل قليل على فلسطين ، بالإضافة الى الدور التخريبي الذي قامت به الرجعيين العربية .

وتتجسد القضية الوطنية للشعب العربي الفلسطيني ، اي حقوقه الوطنية في وطنه وحقه في تقرير المصير على ارضه ، من الناحية السياسية في المرحلة الراهنة في حقه الكامل بالنضال جنبا الى جنب مع الشعوب العربية الاخرى ( ولا سيما المجاورة ) ضد الوجود الامبريالي في فلسطين خاصة والمنطقة عامة .

أما السمات السياسية المميزة للوضع الفلسطيني ، والناجمة عن الجولات الاولى من الصراع ، فهي ان الشعب العربي الفلسطيني بات يعاني ، في غالبته ، صنوفا حادة متداخلة ، من القهر الوطني والاجتماعي والمعيشي لا تعانها بنفس الحدة والدرجة الشعوب العربية الاخرى المجاورة لفلسطين . وهذا مما يضع ، في التحليل النهائي ، موقع الشعب الفلسطيني من الحركة الاستيطانية الصهيونية الامبريالية ، التي سلبته الارض والتكوين الاجتماعي — السياسي ، في موقف التناقض المطلق معها وفي مختلف المجالات والاصعدة التاريخية والسياسية والايديولوجية .

وعليه ، فان **القانون الاساسي المحرك للنضال الفلسطيني ( ولا سيما بعد ١٩٤٨ )** ، هو ان الغالبية العظمى من هذا الشعب العربي لا تستطيع ، بحكم نتائج وآثار عملية الاقتلاع من الارض وما تلاها من تداخل القهر الوطني والاجتماعي معا ، ان تؤجل عملية الدخول والاسهام المباشر في الصراع والنضال ضد الصهيونية والامبريالية . فالشعب العربي الفلسطيني هو ، مثلا ، الى جانب الناصرية في تناقضها النسبي ، ابان مرحلة صعودها ، مع علاقات النفوذ والسيطرة الامبريالية والوجود الصهيوني . وهو ، في المقابل ، على استعداد ان يكف عن ولائه للناصرية او سواها من الاتجاهات والحركات السياسية العربية والفلسطينية الاخرى عندما يبدأ يتقلص حجم تناقضها مع الامبريالية والصهيونية والرجعية في المنطقة .

فلقد « طبع جماهير الشعب الفلسطيني بنوع من العنف والحدة ، وبسرعة الاستجابة للتضامن مع أي نضال عربي ضد الاستعمار ، وبتأييد أي حركة وحدوية في الوطن العربي ، وعدم قبول الحلول الوسيطة ، بسبب اقتناع الجماهير تاريخيا بعقم تلك الحلول ، مما أدى الى انغراس هذا الاتجاه بشكل مرضي في بعض الظروف ، ففقدت ( الجماهير ) صفة المرونة احيانا ، كما اتصفت جماهير الشعب بالحذر نتيجة التضليل الطويل الذي مارسه قيادة الحركة الوطنية في فلسطين ( قبل عام ١٩٤٨ ) » (٣٥) .

ونحن نلاحظ ، في هذا الصدد ، ان النضال الفلسطيني الذي فجرته حركة التحرير الوطني الفلسطيني ( فتح ) عام ١٩٦٥ ، قد برز الى حيز الوجود المؤثر حين بدأت الحركات والقوى السياسية الممثلة لرأسماليات الدولة تميل ( بحكم حركة قوانينها الطبقيّة الداخلية ) الى المهادنة مع الامبريالية وأدواتها في المنطقة .

ففي بداية ومنتصف الستينات ، وبعد فشل تجربة الوحدة الاولى بين مصر وسوريا ، شهدت المنطقة تراجعا واضحا للحركات والقوى السياسية البورجوازية من خلال طرح « وحدة الصف » بدل « وحدة الهدف » وتحول شعار النضال ضد الوجود الصهيوني من مسألة الاعداد الحقيقي للتحرير الى مسألة تحويل رواند نهر الاردن . وليس من قبيل المصادفة العابرة ان تشهد الساحة الفلسطينية في هذه الاثناء ولا سيما خلال عامي ٦٤ — ١٩٦٥ ظهور ما يزيد عن ٤٠ تنظيما سياسيا فلسطينيا ، وصل عددها ، بعد عمليات التوحيد والدمج والحل ، الى حوالي ١١ تنظيما بعد هزيمة ١٩٦٧ ، ثم الى العدد الاساسي الحالي اليوم .